72,7 مليار ريال إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لمشاريع المياه والصرف الصحي للعام الجاري

خاص/الثورة

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لمشاريع المياه والصرف الصحي للعام الجاري ٢٠١١م نحو ٧٢ مليارا و٧٨٤ مليون ريال .

وبحسب البيان المالي فقد بلغ التمويل المحلي لمشاريع المياه والصرف الصحي ٣٩ مليارا و١١٠ ملايين ريال ، فيما بلغ التمويل الخارج ٣٣ مليارا و٦٧٤ مليون ريال.

وتسعى الحكومة إلى تقوية القدرات والتنفيذ للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتقليل استنزاف المياه الجوفية من خلال التنسيق والتعاون المتكامل بين الجهات العامة ومستخدمي المياه وحماية الموارد المائية من التلوث من خلال التعاون بين الجهات العامة ومستخدمي المياه وكذا إدارة وتسهيل استخدام مياه الري من خلال الأنظمة الحديثة و إدارة تسجيل حقوق المياه لمستخدمي المياه.

كما سيتم تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية التي تحدد توزيع حصص وأنواع تقديم الخدمة العامة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وفقا للمعايير الوطنية وتحقيق الاستدامة المالية و تطوير خدمة العملاء وتأمين الحد الأدنى من الإمداد بالمياه اللازمة لتحقيق التأثيرات الصحية و توسيع تطبيق اللامركزية والشفافية في إدارة المرافق وضمان استقلاليتها وكذا تطوير وتنمية الموارد البشرية للقطاع الفرعي للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

وبينت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم الاستمرار في تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية بواسطة الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف وشركائها مع ضمان استمرارية وديمومة الانتفاع من مشاريع مياه الريف والعمل وفقا للطلب.

تفريغ 54 ألف برميل ديزل في مصافي عدن و8 الاف طن ديزل ونفط بميناء المكلا

عدن / المكلا /مجدي بازياد / سبأ

أفرغت أمس في مراسي ميناء الزيت بمصفاة عدن شحنتان من مادة الديزل والبالغة ٥٤ ألف برميل.

وأفادت بيانات ملاحية للنشاط الملاحي اليومي للمصفاة تلقت وكالة الأنباء اليمنية « سبأ « نسخة منها بأن الشحنة الأولى والبالغة نحو ١٥ ألف برميل أفرغتها الناقلة «واصل « التي تحمل الجنسية اليمنية في حين أفرغت الناقلة / فائز / والتي تحمل الجنسية الليبيرية نحو ٣٥ألف برميل .

وذكرت البيانات أن الكميات الواصلة من ميناء الفجيرة الإماراتي الثلاثاء الماضي والبالغة نحو ٤٠ ألف طن متري، ستوزع إلى كافة محطات الوقود العاملة في أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية وبنظام الحصص المتفق عليه وبإشراف رقابي من قبل عاملي المحطات التابعين لشركة النفط اليمنية بهدف تأمين احتياجات المواطنين والحد من ظواهر التهريب والبيع في السوق السوداء.

من جهة أخرى وصلت إلى ميناء المكلا أمس ناقلة نفط تحمل بداخلها ستة آلاف طن ديزل وثلاثة آلاف طن بترول قادمة من ميناء عدن.

وأكد المهندس محمد عمر باشراحيل المدير العام لفرع الشركة اليمنية للنفط بحضرموت أن شركة النفط اليمنية ستبدأ اليوم الاثنين توزيع المشتقات بحسب الآلية المقرة مؤخرا بين الشركة والسلطة المحلية بالمحافظة وأكد على ضرورة أن يتفهم المواطنون في حضرموت أن أزمة المشتقات النفطية جزء لا يتجزأ من الأزمة السياسية الخانقة التي تشهدها البلاد، مشددا على الالتزام بآلية توزيع المشتقات النفطية لتأمين الاحتياجات الأساسية التي تم الاتفاق عليها مع السلطة المحلية بالمحافظة لتوفير المشتقات بشكل منتظم وتوزيعها التوزيع العادل على كافة مديريات المحافظة لتخفيف معاناة المواطنين أمام محطات الوقود.

ودعا المهندس باشراحيل إلى ضرورة أن يكون لكل مناطق المنشآت النفطية مخزون استراتيجي من المشتقات يلبي حاجة المواطنين في الأزمات ، وطمأن المواطنين بأن فرع شركة النفط اليمنية يسعى لتوفير حاجة المحافظة من المشتقات النفطية بحسب الأولوية وحاجة كل قطاع بعد أن اعتمدت السلطة المحلية خطة الطوارئ التي تقدمت بها شركة النفط منذ حلول الأزمة بتخصيص المشتقات لقطاعات الكهرباء والمياه والمستشفيات والمخابز والنظافة.

أقرها اجتماع موسع برئاسة المحافظ:

خطة لمكافحة تهريب المشتقات النفطية بمحافظة إب وضبط المهربين والمخالفين

إب/ محمد الورافي

■ ترأس الأخ أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة إب رئيس المجلس المحلي أمس اجتماعا موسعا ضم أعضاء المجلس المحلي بالمديريات ومدير عام شركة النفط ومدراء المكاتب التنفيذية وكرس الاجتماع بحضور أمين الورافي أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة لمناقشة خطة الحد من تهريب المشتقات النفطية وكيفية اجراءات توفير المشتقات النفطية وآليات توزيعها لتغطية احتياجات المواطنين في عموم المديريات بالمحافظة والحد من ظاهرة تهريب المشتقات النفطية، وأشار المحافظ إلى أهمية ضبط المهربين والمخالفين في التلاعب ببيع المشتقات النفطية وشدد على شركة النفط بالمحافظة في متابعة المتلاعبين بالمشتقات النفطية والتعاون مع الجهات الأمنية في المديريات للاسهام في ترسيخ الأمن والاستقرار بإب .

من جانبه استعرض مدير عام شركة النفط بإب تقريرا حول المحطات النفطية وآليات توزيعها وكيفية ضبط المتلاعبين في بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء إلى ذلك كثفت الجهات الأمنية بالمحافظة مراقبة عدد من المحطات النفطية ومراقبة تهريب المشتقات النفطية عبر السيارات والمركبات والتي تباع في السوق السوداء ومراقبة كافة الجولات والطرقات وكانت الجهات الأمنية قامت بضبط أكثر من ٢٥ ألف برميل مخالفات منها عبر السيارات ومنها عبر محطات المشتقات النفطية وكانت قوة الأمن المركزي والنجدة بإب وبمشاركة عدة جهات أمنية قد نفذت حملة سابقة قامت خلالها بضبط عدد من السيارات التي تباع فيها المشتقات النفطية في السوق السوداء وتواصل الجهات الأمنية حملتها.

فيما العائدات السنوية تتجاوز 272 مليون دولار:

خبراء يدعون لتنمية إنتاج القطاع السمكي لدعم الأمن الغذائي لليمن

تقرير/أحمد الطيار

حث خبراء اقتصاد الحكومة على تكثيف جهودها لتنمية إنتاجية القطاع السمكي في بلادنا لزيادة عوائده الاقتصادية وقيمته المضافة من جهة ورفع مساهمته في تغطية الفجوة الغذائية المعتمدة على اللحوم من جهة أخرى.

وتسهم الثروة السمكية حاليا في توفير عائدات نقدية لليمن جراء التصدير تتجاوز ٦٠ مليار ريال سنويا فيما تقدر حجم المبيعات للداخل بنحو ٣٠ مليار ريال لكنها في المقابل لا تسهم سوى بنسبة ١٠-١٥ ٪ من حجم الاستهلاك المحلي من البروتينات الحيوانية والذي تسيطر عليه اللحوم بأنواعها البيضاء والحمراء.

ويقول الخبراء إن ارتفاع أسعار اللحوم أدى إلى تراجع حصة الأفراد في اليمن من البروتينات الحيوانية بعد أن وصل كيلو اللحوم الحمراء إلى ٢٠٠٠ ريال للغنمي و١٤٠٠ ريال للبقري والدواجن إلى ١٤٠٠ ريال للحبة الواحدة الطازجة وهو ما يجعل من فرص تعويض النقص في البروتينات من خلال استهلاك الأسماك أمراً أكثر واقعية طالما وأن الإنتاج الوطني سيتمكن من توفير المطلوب.

وحسب احدث الإحصائيات الرسمية فقد ارتفعت عائدات بلادنا من صادرات الأسماك والأحياء البحرية العام الماضي ٢٠١٠م إلى ٢٧٢ مليوناً و١٦٠ ألف دولار مقارنة بـ ٢٢٣ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة ٢٢ ٪.

واتخذت وزارة الثروة السمكية عدة إجراءات لتشجيع الصادرات السمكية وفتح أسواق جديدة للمنتجات السمكية وخاصة الأسواق التي تشهد طلبا متزايدا على الأسماك اليمنية ومن ضمنها رفع جودة تلك المنتجات بما يرفع من قيمتها في الأسواق العالمية ويمكنها من المنافسة.

كما شهدت المنشآت السمكية على امتداد السواحل اليمنية خلال السنوات القليلة الماضية تطورات مكنتها من رفع سعتها التخزينية من ٧ آلاف طن إلى أكثر من ٤٧ ألف طن فيما ارتفعت طاقة تجميد الأسماك في اليوم إلى أكثر من ألف و٢١٣ طناً.

ويقول تقرير من وزارة الثروة السمكية إن عدد المنشآت السمكية لتحضير وتخزين وحفظ الأسماك ارتفع خلال العام ٢٠١٠م إلى ٤٩ معملاً وثلاثة مصانع للأسماك، استوعبت أكثر من أربعة آلاف و٥٠٠ عامل وعاملة» ..مبينا ان هذه المنشآت مجهزة بأحدث المعدات ووسائل حفظ الأسماك وفقا للمواصفات العالمية.

وتتميز اليمن بامتلاكها بحارا واسعة تزخر بثروة عظيمة هائلة من الأسماك لكن معظمها بات يصدر للخارج الأمر الذي دفع الأسعار للارتفاع وبات كيلو السمك الواحد يتجاوز ١٠٠٠ ريال مما أدى إلى إرباك احتياجات الاسر اليمنية خصوصا منها الساكنة على السواحل والتي تعتمد عليها كوجبة أساسية وتعتبر هذه الوجبة مصدر غذاء للفقراء الذين لا يتمكنون من شراء اللحوم لتناولها في وجباتهم الغذائية .

ويقترح الخبراء قيام الحكومة بتعزيز الإنتاج السمكي عبر برامج استثمارية كفيلة بزيادة إنتاج اليمن وتمكين السوق اليمنية المحلية من الاستفادة من ٥٠٪ من الإنتاج على الأقل لتوفيره للاستهلاك المحلي .

ورغم أن عائدات الإنتاج السمكي المصدر للخارج يتصدر الاهتمام لدى كل من الدولة والصيادين والمصدرين فإن الخبراء يدعون لضرورة اتخاذ برامج استثمارية وصناعية تمكن اليمنيين من الحصول على وجبات غذائية رخيصة الثمن من الأسماك خصوصا تلك الأسماك السطحية كالسردين والتونة والتي تصدر للخارج بأقل الأسعار وتخصص كأعلاف للحيوان تصدر لدول الجوار.

ووفقا للدراسات فإن اليمن يمتلك مخزونا هائلا من الثروة السمكية تصل إلى حوالي ٨٥٠ ألف طن يتيح اصطياد ما يزيد عن ٥٠٠ ألف طن سنويا لأكثر من ٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية، في حين لم يتجاوز حجم الاستغلال الفعلي نسبة ٤٤٪.

وأكدت دراسة أعدها مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة عدن حول تنمية القطاع الصناعي المعتمد على الموارد السمكية في المحافظة أن استغلال الموارد السمكية في مياه الجمهورية اليمنية الاستغلال الأمثل يؤمن ويطور الصناعات السمكية الضخمة التي ستكفل بالتالي تأمين حاجيات السكان من الأسماك إضافة إلى الارتقاء بالمساعدات الفنية التي تقدم لأرباب الصناعة السمكية والمؤسسات المعنية ويمكن من تبادل الخبرات ونقل تكنولوجيا الإنتاج والتسويق.

ولفتت الدراسة إلى أن هناك مشاريع يمكن إقامتها في المستقبل تعتمد على المواد الخام المحلية خاصة في القطاع السمكي كمشروع إنشاء مصانع لتعليب اسماك التونة والماكريل وإنشاء معامل شبه التعليب يعمل أساسا في تمليح وتجفيف بعض المنتجات السمكية .

وتناولت الدراسة أهم الصناعات القائمة حاليا في محافظة عدن المعتمدة على المواد الخام المحلية في القطاع السمكي منها عدد من المعامل الخاصة بتحضير وإنتاج وتجهيز الأسماك والأحياء البحرية وفقا لمواصفات الجودة العالمية التي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبينت أن معامل المنتجات السمكية الوطنية وخلال العشر سنوات الأخيرة أكسبت الصادرات السمكية اليمنية شهرة عالمية عبر مواكبتها لكافة الاشتراطات الصحية المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي.

تقرير حكومي : حجم العرض من القوى العاملة يزيد بمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني

كتب /أحمد الطيار

أظهرت خصائص سوق العمل في اليمن خلال العام الماضي ٢٠١٠م تزايد حجم العرض من القوى العاملة بمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني.

وحسب التقرير الاقتصادي الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أظهرت خصائص سوق العمل في اليمن تراجع الأهمية النسبية لعدد المشتغلين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاعات الحكومية حيث انخفضت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من ٧٦,٣٪ عام ١٩٩٩م من إجمالي المشتغلين إلى ٧٤٪ عام ٢٠٠٤م وبالمقابل تزايدت النسبة للمشتغلين في القطاع الحكومي من ٢٣,٧٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة.

وفي حين توضح خصائص المشتغلين بحسب القطاعات تراجع الأهمية النسبية لعدد المشتغلين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاعات قال خبراء اقتصاد إن معالجة الاختلالات القائمة في سوق العمل يتطلب شراكة حقيقة بين الحكومة والقطاع الخاص، مشددين أن على الطرفين القيام بخطوات عملية لمعالجة هذه الاختلالات.

في الوقت الذي تشير فيه الوزارة إلى إن مظاهر الاختلالات القائمة في سوق العمل تتمحور في ضعف المهارات وعدم مواكبة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل وضعف العلاقة بين العمل والتخصص حيث لا يوجد مواءمة بين المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة لانخفاض فرص التدريب التطبيقية المتاحة لتأهيل الخريجين لسوق العمل طالب الخبراء بأن تتاح الفرص لقيام مراكز تدريبية متخصصة بدعم مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص اليمني ويتحمل مسؤولية الإشراف عليها كوادر متخصصة من القطاع الخاص يكون هدفها تأهيل الشباب وفقا لمتطلبات سوق العمل بالدرجة الأولى .

وتحظى فكرة أن يقوم القطاع الخاص اليمني بفتح مراكز متطورة للتدريب والتأهيل بدعم دولي إذ اكدت مؤسسة التدريب بهدف التوظيف ومقرها الولايات المتحدة أنها تقدم تدعمها ومساندتها لليمن في هذا الجانب من خلال مؤسسة التدريب بهدف التوظيف التي أنشأها القطاع الخاص اليمني بصنعاء قبل عامين ونصف ضمن مبادرة وطنية لتأهيل الشباب للالتحاق بسوق العمل وتخرج منها حتى الآن ٧٠٠ شاب وشابة من حملة البكالوريوس بعد تدريبهم على برامج تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل اليمني .

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد حذرت من تزايد معدل الإعالة في المجتمع اليمني اثر انخفاض استيعاب الأيادي العاملة في الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كل من القطاع الخاص والقطاع العام على السواء من جهة وارتفاع العرض من القوى العاملة بصورة تفوق الطلب بعدة أضعاف، في حين دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة لإعادة النظر في حوافز الاستثمار، مع ربط سياسة الحوافز والإعفاءات (الضرائب - شروط الائتمان - التأمينات الاجتماعية) بمستوى التشغيل في البلد.

وتعني الإعالة اقتصاديا ارتفاع العبء المعيشي على شخص واحد بالعمل والحصول على اجر لإعالة الأفراد الذين لم يحصلوا على العمل داخل الأسرة الواحدة.